الثلاث او بسبع او ست لزم المقيم الصبح والعشا فقط او خمس
ناقل لم يلزم سوى الصبح ولو ادرك ثلاثا من وقت العشاء يجب
وكذا المغرب على الاوجه لتحصله لبقيتها للعشا ولو بلغ الصبي فيها
وجب اتمامها واجزاته على الصحيح وكون اولها نفلا لا يمنع وقوع
اخرها واجبا كعكسه بشرط نحو نذر على الاعاده خروجا من الخلاف
او بلغ بعدها ولو في جمع تقديم تلا يجب اعادتها على الصحيح وفارق
ما لو حج ثم بلغ بانه يمنع ما مر بانه سقط فضلا عن ضربه على تركه وبانه
ما وجب في العمر مره امتاز بتعين وقوعه حال الكمال بخلافها فيهما
ولو زال عذر الجمع بعد عقد الظهر لم يؤثر الا اذا اتضح الخلف
بان كبر او امكنته الجمعه لتبين من كونه من اهلها وقت عقدها وان
حدث الجنون او الاغما او الحيض والنفاس اول الوقت واستغرقه
وجبت صاحبة الوقت ان ادرك قبل حدوث المانع من الوقت
قدرها باخف ممكن من ادراك زمن طهر يمنع تقديمه على الوقت
كتيمم وطهر سلس بخلاف غيره لانه كان يمكنه تقديمه وقد عهد التكليف
بالمقدمه قبل الوقت كالسعي الى الجمعه قبل وقتها على بعيد الدار
وبه يعلم ان لا فرق بين الصبي والكافر ويعلم هما ويجب معهما ما
قبلهما ان جمعت معهما او ادرك قدرها ايضا دون ما بعدها مطلقا
لان وقت الاولى لا يصلح للثانيه الا في الجمع ووقت الثانيه
يصلح للاولى مطلقا وان لم يدرك قدر الفرض او الطهر لتمنع تقديمه
على الوقت فلا يلزمه شئ لانتفاء التمكن واشترطوا هنا قدر الفرض
وفي الاخر قدر التحرم لان ما هناك ازالة فيمكنه فيلزمه البناء بعد
الوقت ولا كذلك هنا فاشترط تمكنه من ادراك ذلك اه مغرقا
من البحقه حافظ قال السيوطي في الاشباه والنظائر النوم
في النائم والمغمى عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم
عن ثلاثة نائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرا وعن الصبي حتى يكبر
اخرجه ابو داود وبهذا اللفظ من حديث عائشة
حديث علي وعمر بلفظ عن المجنون حتى يبرا وعن النائم

حتى يعقل

حتى يعقل واخرج عنهما بلفظ عن المجنون حتى يفيق وبلفظ عن الصبي
حتى يحتلم وبلفظ حتى يبلغ وذكر ابو داود ان ابن جريج رواه عن
القعقاع بن يزيد عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم فزاد فيه والمخرف
واخرج الطبراني من حديث ابن عباس وشداد بن اوس والبزار من حديث
ابي هريره وقد الف السبكي في شرح هذا الحديث كتابا سماه ابراز الحكم
من حديث رفع القلم وادلى ما نبه عليه ان الذي وقع في جميع روايات
الحديث في سنن ابي داود وابن ماجه والنسائي والدارقطني عن ثلاثة
بالهاء ووقع في كتب بعض الفقهاء ثلث بغير هاء ولم اجد له اصلا قال
الشيخ ابو اسحاق العقل صفة تميز بها بين الحسن والقبيح قال بعضهم
وبزيله الجنون والاغما والنوم وقال الغزالي الجنون يزيله والاغما
يغمره والنوم يستره قال السبكي واغما لم يذكر المغمى عليه في الحديث
لانه في معنى النائم وذكر الحذف في بعض الروايات وان كان في معنى
الجنون لانه عبارة عن اختلاط العقل بالكثره وسمي جنونا لان الجنون
مرض من امراض سوداويه ويقبل العلاج والمخرف خلاف ذلك ولهذا
لم يقل في الحديث حتى يعقل لان الغالب انه لا يبرا منه الا الموت
ويظهر ان المخرف رتبته بين الاغما والجنون وهي الى الاغما اقرب وتشترك
الثلاثة في احكام وقد ينفرد النائم عن المجنون والمغمى عليه تارة
يلحق بالنائم وتارة بالمجنون وبيان ذلك الحديث تشترك فيه الثلاثة
ويستحب الغسل عند الافاقه من الجنون ويلحق به الاغما وقضا الصلوات
اذا استغرق الوقت يجب على النائم دون المجنون واما النائم فان بيت
النيه صح صومه على المذهب لثبوت عقله لانه اذا نبه انتبه بخلاف
المغمى عليه وفي النوم وجه انه يضر كالاغما وفي الاغما وجه انه لا يضر
كالنوم ولا خلاف في الجنون واما الحنفيه فمستغرق من الثلاثة في النوم لا يضر
اجماعا وفي الجنون قولان الجديد البطلان وفي الاغما
ان افاق جزء من النهار اوله او اخره كانها القطع
في اوله صح والا فلا والثالث منها وهو الاصح فيه ا